تعزيز قدرة الدول العربية للانتقال الى الاقتصاد الدائري لمواجهة تغير المناخ

حسين عبد المطلب الأسرج
كاتب وباحث اقتصادي مصري

منذ اعتماد كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، أعربت الدول العربية عن طموحها في التحول إلى اقتصادات مستدامة بيئيًا. وتتجلى إرادة التحول هذه في رؤى واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وفي المساهمات المحددة وطنيًا، والاستعراضات الوطنية الطوعية، وغيرها من وثائق السياسات الإنمائية.

تستهدف هذه الرؤى الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٣٠، أن يكون البُعد البيئي محور أساسي في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان العربي.

وتشهد المنطقة مستويات مثيرة للقلق من الاستخراج والمعالجة، والنفايات الناجمة عن زيادة استخدام المواد، خاصة وأن هذه الأنشطة تسرّع التدهور البيئي، وتزيد من وطأة ضغوط شح الموارد وهشاشة النظم الإيكولوجية.

وفي إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، هناك حاجة ماسة للتعامل مع المخلفات بكافة أنواعها من وجهة نظر إدارة الموارد وليس إدارة المخلفات؛ فالمخلفات تمثل مورداً هامًا لعمليات إعادة الاستخدام والتدوير، فضلا عن دورها في توليد فرص عمل جديدة فيما يعرف بالوظائف الخضراء. أضف إلى ذلك دور عمليات الإدارة المتكاملة والمستدامة للمخلفات في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة لظاهرة تغير المناخ.

يعتبر العمل بمفهوم الاقتصاد الدائري Circular Economy هو أحد النتائج المهمة لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، خاصة في مجال الطابعات الثلاثية الأبعاد. ويعر ف هذا الاقتصاد على انه: منهج

منظم للتنمية الاقتصادية، وبالشكل الذي يعظم منافع المستثمرين، والمجتمع، والبيئة. حيث أن هذا الاقتصاد وعلى عكس الاقتصاد الخطي Linear Economy القائم على رمي المخلفات والفاقد وما تسببه من أضرار بيئية وتعظيم تكاليف المدخلات الوسيطة، ضمن نتائج سلبية اخرى يقوم بإعادة تدوير استخدام الفاقد والمخلفات، وبشكل متكرر، لغاية استنفاذ آخر إمكانية للإعادة والاستخدام. ويتم ذلك من خلال أحدث التطبيقات التكنولوجية في مختلف المجالات المرتبطة بإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، والناتجة بشكل رئيسي من نتائج الثورة الصناعية الرابعة.

والاقتصاد الدائري هو نهج نُظُمي للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تُعالج من خلاله ثلاثة تحديات إنمائية رئيسية تواجه المنطقة العربية، وهي: ندرة الموارد واستنزافها، وآثار تغيُّر المناخ، والتلوث وفقدان التنوّع البيولوجي. واعتماد بلدان المنطقة العمليات والحلول الدائرية يساعد في الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وتكييف المجتمعات مع التغيرات المناخية المستقبلية، وتنظيف المحيطات والبحار من النفايات البلاستيكية، والحدّ من تلوث الهواء وآثاره المدمرة على الصحة في المدن، وزيادة توافر المياه. كما يدعم النهج الدائري تنويع الاقتصادات وزيادة فرص العمل، ويعزز تمكين الوصول الى الموارد والخدمات.

وهنا نتناول ما المقصود بالاقتصاد الدائري بالإضافة لمجهودات الدول العربية للتحول نحو الاقتصاد الدائري ثم كيفية **تعزيز قدرة الدول العربية للانتقال الى الاقتصاد الدائري لمواجهة تغير المناخ.**

ما المقصود بالاقتصاد الدائري؟

الاقتصاد الدائري: هو الاقتصاد القائم على تعزيز مفهومي الاستهلاك (دون استنزاف) والإنتاج المستدامين مع تقليص المخلفات المتولدة وتدويرها (أو إعادة تحويلها لمدخلات صناعية) بما يعود بالنفع على البيئة بمفهومها الشامل والاقتصاد القومي من خال طرق مبتكرة للإدارة المُتكاملة للمخلفات[1].

وبمعني اخر هو عبارة عن نموذج اقتصادي يستهدف تقليل المهدر من المواد والسلع والطاقة والاستفادة منها قدر الإمكان، بحيث يتم خفض الاستهلاك والنفايات والانبعاثات، وذلك عن طريق تبسيط العمليات وسلاسل الإمداد.

[1] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،دليل معايير الاستدامة البيئية الإصدار الأول ٢٠٢١،"الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر"

وعلى ذلك فالاقتصاد الدائري الاقتصاد الدائري هو نهج إنمائي شامل يركز على جميع القطاعات لرفع كفاءة استخدام الموارد، والحلول المستنبطة من الطبيعة، والممارسات المجتمعية المستدامة والجديدة،ونماذج الأعمال الاقتصادية المربحة القائمة على النهج الدائري سعيًا إلى تغيير مسار التنمية. ويمثّل الاقتصاد الدائري تحوّلاً نُظُميًا في القِيَم والسلوكيات والأولويات،يشمل المجتمع بأسره ويتطلب ترابطًا وطيداً بين جميع القطاعات وجميع فئات المجتمع.

يعود مفهوم الاقتصاد الدائري إلى عام ١٩٧٦، حيث نادت به سويسرا وطرحت هذا النموذج الاقتصادي، باعتباره الاقتصاد الصناعي الذي لا ينتج نفايات أو يحدث تلوثا، من بداية تصميمه ومنذ النية في إنشائه. مفاد ذلك أن الاقتصاد الدائري يعمل على الحفاظ على قيمة المنتجات وإدارة المخزون ورأس المال الطبيعي والبشري والمصنّع والمالي.ويتطلع هذا النموذج إلى إطالة عمر المنتجات في مرحلة الاستخدام، من خلال الحفاظ على قيمتها وتعتبر عملية إعادة التدوير أفضل خيار لإعادة الاستخدام.

ويبرز مفهوم جديد للاقتصاد الدائري تحت اسم «اقتصاد الخدمات» حيث يوجد توجه عالمي للتحول من الملكية الفردية إلى فكرة «رخصة الاستخدام وتقاسم الخدمات»، ويشجع على استخدام التكنولوجيا لدعم خلق منتجات وأنظمة يتم فيها إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها أو إعادة تصنيعها والتوجه نحو التشارك بدلا من الامتلاك.

ويفصل الاقتصاد الدائري بين النمو الاقتصادي والتنمية عن استهلاك الموارد المحدودة، وتهدف إلى إبقاء المنتجات والمكونات والمواد في أعلى قيمة وفائدة في جميع الأوقات من خلال إعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك حول أربعة عناصر رئيسة وهي: إعادة تصميم سلاسل التوريد، والابتكار وتطوير التكنولوجيا، والتغيير في سلوك المستهلكين والسياسات والتنظيمات، التي تمكّن لهذه التغييرات.

محاور الاقتصاد الدائري

يعتمد الاقتصاد الدائري على ثلاثة محاور، هي: إعادة تجديد نظام الطبيعة، تصميم نظام للمخرجات والنفايات، واستمرارية استخدام المنتجات والمواد.

ويشير تقرير منتدى الاقتصاد العالمى على أن التحول نحو الاقتصاد الدائري– سيوفر على العالم تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥ وسيولد مئات الآلاف من الوظائف خلال السنوات المقبلة وكذلك أشار تقرير

للمفوضية الأوروبية إلى أن الاقتصاد الدائرى سيحد من انبعاثات الكربون في الاتحاد الأوروبى وحدها بما يقارب ٤٥٠ مليون طن سنويا وتحقيق منفعة تصل إلى ١٤ تريليون يورو بحلول ٢٠٣٠ .

لقد برز الاتحاد الأوروبي كمبتكر عالمي في طموحه للانتقال إلى الاقتصاد الدائري،بهدف تحسين قدرته التنافسية الاقتصادية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة . فقد اعتمدت المفوضية الأوروبية، وهي الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، خطة عمل جديدة للاقتصاد الدائري في عام ٢٠٢٠، تعد حجر أساس للصفقة الخضراء الجديدة، التي تهدف إلى الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ . وتتكون خطة العمل من ثلاثة أهداف رئيسية[1] :

١ . تصميم منتجات دائرية : سيؤدي السعي لتحقيق هذا الهدف إلى تحسين متانة المنتج وقابليته لإعادة الاستخدام والإصلاح . كما سيؤدي أيضا إلى زيادة المحتوى القابل لإعادة التدوير في المنتجات وتمكين إعادة التصنيع وعمليات إعادة التدوير عالية الجودة والحد من المنتجات ذات الاستخدام الفردي ومكافحة التقادم المبكر للمنتجات، فضلًا عن حظر تدمير السلع غير المباعة، وتحفيز المنتج كخدمة .

٢ . تمكين المستهلكين والمشترين الحكوميين : يركز هذا الهدف على تقديم معلومات بخصوص عمر المنتجات وتوافر خدمات الإصلاح وقطع الغيار وكتيبات إرشادات الإصلاح . كما أنه يؤسس "حق الإصلاح" الجديد للمستهلك . ويقترن ذلك بتعزيز حماية المستهلك ضد التمويه الأخضر والتقادم المبكر للمنتجات بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى من المتطلبات لعلامات / شعارات الاستدامة .

٣ . الدائرية في عمليات الإنتاج : يركز هذا الهدف على تسهيل التعايش الصناعي(الذي تُستخدم فيه نفايات صناعة معينة لتكون مدخلات في صناعة أخرى) ودعم الأنشطة التي تعتمد على المواد الحيوية لتكون مستدامة ودائرية وأيضا تعزيز استخدام التقنيات الرقمية لتتبع الموارد وتعقبها ورسم خرائط لها .

مزايا الاقتصاد الدائري

اكتسب الاقتصاد الدائري أهمية سياسية وتجارية بفضل مجهودات المنظمات غير الربحية، والمنظمات الحكومية الدولية، وعلماء البيئة، والحكومات الوطنية في مختلف الدول .ويساهم الاقتصاد الدائري

[1] راجع جميله المير، كريم الجندي، هاجر خمليشي،الاقتصاد الدائري في مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: آفاق دائرية المواد وتحدياتها،كانون الأول 2021

بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة، واستنزاف مواردها الطبيعية، والحفاظ علي التنوع البيولوجي، والاستفادة من النفايات بتحويلها لمشروعات إنتاجية عملاقة، والحد من مخاطر التغيرات المناخية.

كما يسهم الاقتصاد الدائري أيضًا في تعظيم الاستفادة من جميع المواد الخام والمعادن والطاقة والموارد بمختلف صورها، فضلاً على إطلاق عمليات إعادة التدوير والاستخدام وإعادة التصنيع والتطوير، بدلاً من نمط الهدر وإلقاء النفايات.

أيضا الاقتصاد الدائري يعيد بوجه عام تطوير الأنظمة الصحية والاستهلاكية والتعريف بقيمة الأشياء وأهمية الاستخدام الفعال وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنماط الاقتصادية التقليدية، كما أنه يسهم في خلق فرص اقتصادية واستثمارية أفضل للشركات والمؤسسات، فضلاً على المزايا البيئية والاجتماعية.

ويهدف الاقتصاد الدائري إلى الحفاظ على استخدام المنتجات والمعدات والبنية التحتية لفترة أطول، وبالتالي تحسين إنتاجية هذه الموارد، فكلما جرى تناقل الموارد عبر عمليات المعالجة المختلفة، أو من خلال إعادة الاستخدام أو الإصلاح أو إعادة التصميم أو إعادة التصنيع، قلت الحاجة إلى مواد خام جديدة، وتناقصت كمية المخلفات .

مجهودات الدول العربية في تطبيق الاقتصاد الدائري

تزايد، على مدى العقد الماضي، اهتمام بلدان المنطقة العربية بالاقتصاد الدائري. ولا يزال المسار طويلاً قبل بلوغ الاقتصاد الدائري في جميع القطاعات، إلا أنّ بلدانًا عدّة بدأت في تحديث بنيتها التحتية بحيث تشمل مرافق محسّنة لإعادة التدوير، وخيارات أفضل للنقل العام، مع وضع لوائح وتشريعات جديدة ترمي إلى تيسير استخدام الموارد الدائرية اقتصاديًا.

قامت العديد من الدول العربية بصياغة استراتيجياتها المستقبلية لزيادة الاندماج في الاقتصاد الدائري،ونشير هنا الى هذه الجهود[1]:

وضعت الإمارات العربية المتحدة "سياسة الاقتصاد الدائري ٢٠٢١ – ٢٠٣١ "، وتركز فيها على تحقيق التصنيع المستدام، والبنية التحتية الخضراء، والنقل المستدام، والإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية، ومراقبة التنفيذ. كما يعمل كلٌّ من المملكة العربية السعودية والكويت على تحقيق ما وضعتاه من أهداف

[1] الإسكوا،الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية،منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL1.CCS/ 2023/POLICY BRIEF.2

للتخفيف عبر الاقتصاد الدائري للكربون. وقد نصّت رؤية عام ٢٠٤٠ في عُمان على هدف ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والذي يتحقّق جزئيًا من خلال اقتصاد أخضر ودائري في قطاعات متعددة، ويُقاس تحقيقه بمؤشرات. ويهدف لبنان إلى تحقيق اقتصاد دائري في قطاعه الصناعي، بما في ذلك المشتريات الدائرية ومبدأ تغريم الملوِّث. كما أدرجت دولة فلسطين مبدأ تغريم الملوِّث في قانون البيئة، ويحمّل القانون كلفة الأضرار على الشركات التي تتسبب بتدهور البيئة.

وتطبّق قطر ممارسات المشتريات المستدامة، باستخدام مواد ذات محتويات مُعاد تدويرها، كما أطلقت رؤية النهج الدائري في دورة عام ٢٠٢٢ من كأس العالم لكرة القدم.

وتنفذ مصر مشاريع لخفض الدعم للطاقة والكهرباء والنفط، وقد أحرزت تقدمًا كبيراً في إشراك القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة.

ويتّجه المغرب تدريجيًا إلى إلغاء دعم الوقود الأحفوري، مع التأكيد على أهمية التضامن مع فئات السكان الأشد تعرّضًا للضعف. وأنشأت الحكومة "ضريبة بيئية"، وحظرت استخدام الأكياس البلاستيكية التي تُستخدم لمرّة واحدة فقط. وسيقدم اليمن إعفاءات ضريبية لزيادة إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وخفض استخدام المواد البكر، منخلال نظام إصدار الشهادات. ويعمل البحرين وتونس والسودان والصومال والعراق على زيادة الوعي بالعمليات والحلول الدائرية.

وتهدف رؤية جيبوتي لعام ٢٠٣٥، والمساهمات المحدّدة وطنيًا في جزر القمر وموريتانيا إلى دمج العديد من الممارسات الدائرية في القطاع الزراعي، مثل الحراجة الزراعية. تشير المساهمة المحدّدة وطنيًا في الجمهورية العربية السورية إلى الاقتصاد الدائري، وتقدم حلولاً دائرية في قطاعات النفايات والزراعة والنقل والطاقة.

وقد وضعت ليبيا خططًا لتوسيع نطاق إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وسياسات وحوافز لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة.

تعزيز قدرة الدول العربية للانتقال الى الاقتصاد الدائري لمواجهة تغير المناخ

هناك العديد من السياسات التي تمكن من الإسراع باعتماد النهج الدائري في المنطقة العربية، ولكن يجب أن تشتمل السياسات ما يلي[1]:

أولا: التأكد من انخراط الجميع في العمل للانتقال الى الاقتصاد الدائري من خلال:

١– وضع رؤية مشتركة لمنطقة عربية تمارس الاستدامة: هذه الرؤية ضرورية، لأن الاقتصاد الدائري يعتمد على متانة التعاون والترابط بين الجهات الفاعلة.

٢– تعميم نهج التدوير في جميع السياسات الإنمائية في القطاعات كافة.

٣– وضع خارطة طريق من خلال تقييم الوضع القائم، وأصحاب المصلحة الرئيسيين وعوامل التمكين،واختيار القطاعات التي تتطلب انتقالاً استراتيجيًا، وتخطيط الإجراءات للوصول إلى الغاية باستخدام المقاييس، واعتماد مؤشرات للتقدم يسهل رصدها.

ثانيا: إيجاد مكاسب من داخل الحلول الدائرية

لا بد من التخلص من النموذج الاقتصادي الخطي القائم، الذي يركز على تحقيق الأرباح الاقتصادية من دون مراعاة العواقب على البيئة المشتركة والعدالة الاجتماعية، ولا بد أيضًا من وضع لوائح وحوافز جديدة تشجع العمليات والحلول والأعمال التجارية الدائرية.

وتشمل أمثلة السياسات العامة التي يمكن اعتمادها: إنفاذ القوانين واللوائح المعتمدة أصلاً؛ والترويج للنهج الدائري من خلال ممارسات الشراء والعطاءات الدائرية؛ وتحميل المسؤوليات للجهات التي ينبغي أن تتحملها من خلال استراتيجيات المسؤولية الممتدة للمنتِج؛ وإيجاد شهادات تستقطب المستهلك/ المنتج، وحوافز نقدية وغير نقدية.

ثالثا: سبل التحفيز لاستخدام النهج الدائري

١– توعية المستهلكين: زيادة القبول والطلب على العمليات والحلول الدائرية في غاية الأهمية لنشر الاقتصاد الدائري لأن الممارسات الدائرية غالبًا ما تعتمد تصميمًا يعتمد كثيراً على المشاركة.

[1] الإسكوا،الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية،منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL1.CCS/ 2023/POLICY BRIEF.2

٢– اعتماد النهج الدائري كنهج مرغوب فيه، وترسيخ الشعور بالمسؤولية عن تنفيذه: زيادة جاذبية الحلول الدائرية لكلّ من الأفراد والقطاعات المختلفة مع التأكد من شعور الجميع بأنهم جزء من منظومة أوسع بإمكانهم التأثير عليها.

رابعا: بناء القدرات اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الدائري

١– زيادة القدرات الفنية وتحديث القطاع الصناعي والبُنى التحتية.

٢–زيادة القدرات البشرية من خلال أنظمة التعليم والدورات التدريبية التي تركز على العمليات والحلول الدائرية، وإطلاق منصات لتبادل المعرفة أفضل الممارسات.

٣– الاستفادة من القدرات الموجودة لدى الشباب والنساء في المنطقة، لا سيما مع الارتفاع الراهن في معدلات البطالة.

رابعا: تحسين آليات التمويل

تتطلب عوامل التمكين هذه ابتكاراً في آليات التمويل تساعد على تعزيز الكفاءة في تسخير الميزانيات المحدودة، وذلك بتحسين آليات التمويل من خلال التمويل المباشر للمناخ نحو النهج الدائري؛ الترويج لربحية حلول السوق الدائرية؛ وضع لوائح وسياسات توجه التدفقات المالية؛ تحفيز الشراكة بين القطاعَين العام والخاص؛ ومقايضة الديون لتحفيز الاستثمارات نحو تسريع اعتماد النهج الدائري.

خامسا: الاسترشاد بالمعرفة والبحث

من المقترح، لتوجيه صانعي القرارات إلى الممارسات المثلى القائمة على الأدلة، إيجاد تقييمات مفصلة للحالات من أجل التوصل إلى قرارات مستنيرة؛ وإعطاء الأولوية للبحوث من أجل التوصل إلى أفضل الممارسات؛ وتدارك الثغرات في توفر البيانات؛ وقياس التقدّم نحو تحقيق النهج الدائري أو إلى الاقتصاد الدائري باستخدام مؤشرات مناسبة.

وأخيراً: لقد أصبح جلياً أن الدول العربية تُظهر اهتماماً متزايداً بالمزايا التي يقدمها الاقتصاد الدائري، استناداً إلى المبادرات المتفرقة المنفذة والمخطط لها في جميع أنحاء المنطقة. ويحتاج التحول إلى الاقتصاد الدائرى لوضع خطط محددة يلتزم بها المجتمع ككل،فالحكومات ليست قادرة على قيادة عملية التحول نحو الاقتصاد الدائري وتحدياته بشكل منفرد. لذلك، فمن الضروري أن يصبح القطاع الخاص أكثر ريادة

في تسليط الضوء على هذه الفرص. ومن أجل تمكين ذلك فإنه يجب على الحكومات تقديم إشارات واضحة بأنها تنتقل نحو الاقتصاد الدائري، بالإضافة الى فتح الباب لحوار مستمر مع القطاع الخاص .

المراجع

١. أحمد الكواز،الاقتصاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات،مع إشارة لتجربة عربية،المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية"التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة"،لبنان، ١٣-١٤ديسمبر / كانون أول ٢٠١٩.

٢. الإسكوا،الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية،منشور الإسكوا: E/ESCWA/CL1.CCS/2023/ POLICY BRIEF.2

٣. جميلة المير، كريم الجندي، هاجر خمليشي،الاقتصاد الدائري في مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: آفاق دائرية المواد وتحدياتها،كانون الأول ٢٠٢١.

٤. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية،الرؤية الاستراتيجية في مصر بحلول عام ٢٠٣٠.

٥. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، دليل معايير الاستدامة البيئية،"الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر"، الإصدار الأول ٢٠٢١.

٦. وزارة البيئة المصرية،التقرير الاعلامى حول إنجازات لعام ٢٠٢٠.

٧. صالح قادر كريم الزنكي، منى فاروق محمد أحمد موسى،الاقتصاد الدائري من منظور إسلامي،المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية،المجلد ٢، العدد ٢، ١٤٤١ هـ/ ٢٠٢٠ م.

٨. سارة الجزار،المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة،دائرة البحوث الاقتصادية،اتحاد الغرف العربية، ٢٠١٨.